ناقشت الحساب الختامي لهيئتي المعلومات المدنية والشراكة مع القطاع الخاص

«الميزانيات» تؤكد ضرورة إدارة أملاك الدولة بصورة مثلى تعزيزاً للإيرادات غير النفطية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانيتي الهيئة العامة للمعلومات المدنية وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابهما الختامي للسنة المالية المنتهية 2015/2016 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنهما.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إنه وفق إفادة ديوان المحاسبة فإن هيئة المعلومات المدنية غير جادة في تسوية الملاحظات المسجلة عليها، كما أن تعامل الهيئة مع الجهات الرقابية لم يكن سليما.

وأضاف أن الهيئة أوضحت انه تم تزويد الجهات الرقابية بالمستندات رغم تأكيد الجهات الرقابية للجنة بعدم تسلمها، كما قامت الهيئة بتمرير بعض العقود من دون عرض على جهاز المراقبين الماليين وتبريرها لاحقا بانها سقطت سهوا.

وأوضح عبد الصمد ان اللجنة اعترضت بشدة على قيام الهيئة بارتباطها بتعاقدات تصل قيمتها إلى 7 ملايين دينار تخص ميزانية السنة المالية الجديدة رغم أنها لم تقر بعد من قبل مجلس الأمة.

وكشف عن ان الهيئة قامت بتزويد لجنة المناقصات المركزية ببيانات مالية غير صحيحة تفيد بتوافر الاعتمادات المالية اللازمة للتعاقدات المراد الارتباط بها بضرورة إحلال العقد المتبقي للهيئة مع إحدى الشركات لتوفير عمالة غير كويتية لوظيفة مدخلي بيانات واستبدالها بوظائف للكويتيين.

■ المعلومات المدنية غير جادة في تسوية الملاحظات المسجلة عليها وتعاملها مع الجهات الرقابية لم يكن سليماً

وبين أن الجهات الرقابية ما زالت تؤكد وجود بعض العاملين غير الكويتيين في تلك العقود بتخصصات غير متوافقة مع العقد المبرم.

وأشار إلى انه على سبيل المثال يوجد تخصص (فني صحي) لوظيفة مدخل بيانات وهي ذات المأخذ التي شابت التعاقدات السابقة كوجود تخصصات (مساح، زراعة وغيرها) ولا علاقة لها بوظيفة مدخلي البيانات.

وأكد عبد الصمد ضرورة أن تعيد وزارة المالية النظر في تنامي مصروفات طبع البطاقات المدنية والتي وصلت في السنوات الخمس الماضية إلى ما يقارب 19 مليون دينار والتحقق من صحة استحقاقها.

وقال إن لديوان المحاسبة ملاحظات عدة في هذا الجانب ومنها كثرة البطاقات التالفة ووجود الآلاف من البطاقات التي يتخلف أصحابها عن تسلمها سنويا.

وبالنسبة لهيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أكد عبد الصمد ضرورة حسم التباين في وجهات النظر القانونية ما بين ديوان المحاسبة والهيئة.

وبين أن الخلاف بشأن عرض عدد من تعاقدات شركة المشروعات السياحية على اللجنة العليا للهيئة بصورة غير سليمة وفق رأي الديوان رغم تقديمه أدلة قانونية تؤكد صحة رأيه كما وانه الرأي ذاته لإدارة الفتوى والتشريع.

وشدد عبد الصمد على ضرورة إدارة أملاك الدولة بصورة مثلى تعزيزا للإيرادات غير النفطية.

وقال إنه وفقا للتقرير السنوي للهيئة فقد تم زيادة القيمة الإيجارية لثلاثة عقود متعلقة بعقار مسلخ محافظة الجهراء والأحمدي وسوق المباركية لتصل إلى نحو6 ملايين دينار بعدما كانت لا تتعدّ 137 الف دينار.

وأكد ضرورة أن تكون القيم الإيجارية الجديدة منزنة ما بين مصلحة الدولة والمستثمرين والمستهلكين وعدم تكرار ما شاب بعض العقود اخيرا والتي كانت قيمها الإيجارية مبالغ فيها.

وطالب عبد الصمد بضرورة وجود دراسة حكومية لتقييم التوفير الحقيقي على الخزانة العامة نتيجة الاتجاه لتوقيع عدد من مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص مع ضرورة تضمن هذه المشروعات فرص عمل للمواطنين.

وأشار إلى انه وجود عدم تناسب للقيمة الإيجارية لمشروع محطة الزور الشمالية والمقام بنظام الشراكة.

وقال إن المستثمر يدفع سنويا مقابل استغلال هذه الأرض ما يقارب 138 الف دينار في حين أن الدولة تشتري الطاقة الكهربائية من هذه المحطة بما يقارب 26 مليون دينار.

وشدد على أن هذه المشروعات يجب أن تكون محل اهتمام من قبل ديوان المحاسبة لتقييمها ومعرفة ما إذا كانت هناك أي مآخذ تستوجب التصويب.

وأوصى عبد الصمد بإشراك معهد الكويت للأبحاث في أي أبحاث ترغب الهيئة في تنفيذها لأن كثيرا من مجالات عملها ذات صلة باختصاصات المعهد؛ علما أن ميزانية السنة المالية الجديدة تضمنت 178 الف دينار كاستشارات فنية.

وطالب أيضا بزيادة التحقق في مدى قانونية إبرام عقود الشراكة بغير اللغة العربية لاسيما أن عقود اللغة العربية هي المعتمدة لدى المحاكم في حال نشوب أي نزاع قضائي مع المستثمرين.

اجتماع سابق للجنة الميزانيات

■ الهيئة قامت بتمرير بعض العقود من دون عرض على جهاز المراقبين الماليين مبررة ذلك بأنها سقطت سهواً

■ تزويد لجنة المناقصات ببيانات غير صحيحة ووضع المالية أمام الأمر الواقع لإدراج الاعتمادات في مشروع الميزانية

اللجنة تناقش في اجتماعها المقبل قضية إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات

«الظواهر السلبية» تستعجل اللائحة التنفيذية لقانون منع التدخين في الأماكن العامة

لجنة الظواهر السلبية

جانب من الحفل

■ تحديد مواعيد المقاهي بحيث لا تستمر 24 ساعة بما يقلق راحة الناس

■ الكبائن تكون مغلقة بنسبة 50% حتى لا تتحول لأماكن تستغل في أعمال منافية للآداب

أوصت لجنة دراسة الظواهر السلبية بضرورة إسراع المجلس البلدي في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون منع التدخين في الأماكن العامة وتحديد الأماكن والشروط الخاصة بالتدخين في المقاهي والمطاعم.

وقال عضو اللجنة النائب وليد الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن الكويت ملزمة باتفاقية دولية لتحديد أماكن التدخين اللجنة ومن ثم ينبغي على الجهات المعنية تحديد مكان للمدخنين في الأماكن العامة.

وأوضح أن اللجنة بحثت تحديد مواعيد المقاهي بحيث لا تستمر 24 ساعة بما يقلق راحة الناس ويؤدي إلى كثرة الجرائم في الفترة المتأخرة من الليل وألا تكون في أماكن سكنية.

وأشار إلى أن اللجنة أكدت أهمية متابعة تنفيذ المقاهي لشروط الكبائن بحيث تكون مغلقة بنسبة ٥٠% حتى لا تتحول لأماكن تستغل في القيام بأعمال منافية للآداب وانه لم يتم التطرق إلى الفصل بين الجنسين داخل المقاهي.

وكشف الطبطبائي عن مناقشة اللجنة في اجتماعها المقبل قضية إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات لتكون مظلة لتنظيم العمل على الحد من انتشار المخدرات وخصوصا في المدارس وبين النشء وداخل السجن ونناقش التوعية من المخدرات.

بحضور الوزراء العبدالله والصبيح والروضان والعزب

«الأولويات» تستكمل اليوم وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد الأول

لجنة الأولويات

تجتمع 4 لجان برلمانية اليوم لمناقشة عدد من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها.

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها مشروع ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية للسنة المالية 2017-2018، والحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2015-2016، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

كما تناقش اللجنة مشروع ميزانية الهيئة العامة للرياضة للسنة المالية 2017-2018، والحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2015-2016 وملاحظات ديوان المحاسبة و جهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وتعقد لجنة الميزانيات اجتماعها بحضور ممثلين عن كل من وزارة المالية، ديوان المحاسبة، جهاز المراقبين الماليين ديوان الخدمة المدنية، الهيئة العامة للغذاء والتغذية والهيئة العامة للرياضة.

وتجتمع لجنة الأولويات لاستكمال وضع خطة العمل التشريعي لدور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر ومراجعة جدول أعمال جلسة مجلس الأمة ليوم الثلاثاء 25 إبريل 2017 إضافة الى متابعة إصدار الحكومة اللوائح التنفيذية للقوانين الصادرة من المجلس والقرارات اللازمة لتطبيقها فيما يخص وزارة الدولة لشؤون الشباب.

وتعقد اللجنة اجتماعها بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.فالح العزب.

وتجتمع لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمناقشة مجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تجتمع لجنة الشباب والرياضة لمناقشة مشروع قانون في شأن الرياضة ،ومشروع قانون في شأن إنشاء الهيئة الكويتية لمكافحة المنشطات.

وتناقش اللجنة مجموعة من الاقتراحات بقوانين في شأن تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1987 في شان الهيئات الرياضية.

كما تناقش اللجنة الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية والقانون رقم (5) لسنة 2007 في شان تنظيم بعض أوجه العمل في كل من اللجنة الأولمبية الكويتية والاتحادات والأندية الرياضية.

مؤكداً دعمه مناقشة علنية لاستجوابي رئيس الوزراء

السبيعي: عدم رد الوزراء على الأسئلة البرلمانية إقرار بالخطأ وعدم تحمل للمسؤولية

حذر النائب الحميدي السبيعي بعض الوزراء من التهاون في الرد على الأسئلة البرلمانية مؤكدا من جهة أخرى دعمه مناقشة علنية لاستجوابي رئيس الوزراء ورفضه أي معالجة أخرى تحول دون صعود المنصة.

وقال الحميدي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه حريص على تقديم التعاون باعتبار أن الجميع في قارب واحد مشيرا إلى أن عدم تعاون بعض الوزراء بالرد على الأسئلة البرلمانية سيدفعه إلى اتخاذ موقف جاد تجاههم.

وأشار إلى أنه يمتلك الأجوبة مسبقا على ما يوجهه من أسئلة ولكنه يحتاج إلى مستند رسمي معتبرا أن من لا يرد على الأسئلة البرلمانية من الوزراء فإنه يقر بالخطأ وعدم تحمل المسؤولية.

وأفاد في هذا الصدد بأنه وجه سؤالا إلى وزير الصحة عن وفاة شاب من غير محددي الجنسية نتيجة خطأ طبي مشيرا إلى انه سيستمر في متابعة تلك القضية لمعرفة الإجراءات التي اتخذت من وزارتي الصحة والداخلية.

وأوضح أن وزير الأشغال بدوره طلب مهلة إضافية لمدة 3 أسابيع لإعداد تقرير حول قضية غرق عدد من المناطق نتيجة هطول الأمطار بعد انقضاء مهلة الأسبوعين التي حددها.

وأكد السبيعي أهمية أن يصدر التقرير النهائي للوزارة خلال تلك المهلة محددا فيها المسؤول عن الأخطاء الواضحة في هذا الملف مشددا على رفضه تمديد المهلة بعد ذلك لأن الموضوع له أهمية قصوى.

الحميدي السبيعي

وطالب السبيعي وزير التربية بالإجابة عن ما وجهه له بشأن التعليم العام والتطبيقي وتعديل مكامن الخلل،محذرا من أن عدم تدارك الأخطاء فإن "الوجه من الوجه أبيض".

وأشار إلى أن الوزير رد على بعض الأسئلة البرلمانية ولكن كانت بعض الإجابات منقوصة وهناك تعمد بإخفاء بعض الإجابات الأخرى وانه لا يدري إن كان هذا يعلم الوزير أم لا.

كما طالب السبيعي وزير النفط بالرد على أسئلة مر عليها 4 أشهروأن يكون التعامل مع النواب وفق اللائحة والدستور، مجددا التأكيد على أهمية الرد على الأسئلة بحذافيرها من دون لف أو دوران أو إجابات مبتورة.

ومن جهة أخرى أعرب السبيعي عن رفضه مناقشة الاستجوابين المقدمين لسمو رئيس مجلس الوزراء في جلسة سرية أو إحالتهما إلى المحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية.

وأكد أن الاستجواب حق دستوري وكل نائب من حقه أن يستجوب ونحن ندعم الاستجواب العلني ونعارض ما دون ذلك.

■ أمتلك الأجوبة مسبقاً على ما أوجهه من أسئلة ولكن أحتاج إلى مستند رسمي

الطبطبائي: رفض الحكومة إعادة البنزين إلى الأسعار القديمة يدفعنا للاستعجال بمقترح الـ50

قال النائب وليد الطبطبائي إن الحكومة ترفض إعادة أسعار البنزين لما كانت عليه في السابق وإنه سيسعى لاستعجال اقتراح بقانون الذي قدمه والنائب محمد المطير لمنح المواطنين 50 دينارا بدل وقود ليكون البديل.

وكشف الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة عن نتائج عمله البرلماني خلال خلال ٤ أشهر ومحصلتها ٩٩ سؤالا و٩٢ اقتراحا بقانون و١١١ اقتراحا برغبة واستجوابين.

وأضاف أنه قدم طلب طرح ثقة وطلبي مناقشة وطلبين لجلسة خاصة وأن الإجمالي ٣٠٩ أعمال برلمانية بمعدل ٨٠ عملا في الشهر الواحد.